محاضرة رقم ٢

في مادة: مبادئ الاقتصاد كلي

الفرقة الأولى

انتظام + انتساب موجه

دكتور/ إبراهيم زكريا الشربيني

الرقم القياسي لأسعار المستهلك The Consumer Price Index :

- يعرف الرقم القياسي لأسعار المستهلك بأنه وسيلة إحصائية لقياس التغيرات في أسعار السلع والخدمات المشتراة من قبل المستهلك. ويستخدم الرقم القياسي لسعر المستهلك على نطاق واسع كمؤشر لقياس:

* اتجاهات التضخم والانكماش الاقتصادي.
* ميزانية الأسرة ومصادر التمويل.
* تقديرات السعر الثابت للإنفاق الخاص وما يتعلق به من مكونات.
* التغيرات في القدرة الشرائية للعملة.

وليس هناك طريقة مثلى لتركيب الرقم القياسي، لأن تركيب الرقم القياسي يعتمد على مكوناته وسهولة الحصول عليها وإمكانية إيجاد أوزان ترجيحية لها.

الرقم القياسي لأسعار الجملة: إن تستخدم لقياس هذا الرقم القياسي أسعار السلع المتبادلة في أسواق منتظمة أو أسعار المنتج. ويقيس التغير الحاصل في أسعار سعر سلعة واحدة أو مجموعة سلع أو خليط من أسعار سلع.

ولأن السلع يمكن تصنيفها إلى سلع المواد الخام وسلع المواد الوسيطة والسلع النهائية. فإننا يمكن تقسيم الرقم القياسي لأسعار الجملة أرقام قياسية لكل نوع من هذه السلع .

ويحسب الرقم القياسي لأسعار الجملة بطريقة الوسط الحسابي المرجح لمناسيب الأسعار، باستخدام قيم سنة المقارنة كأوزان ترجيحية.

الرقم القياسي للإنتاج: يعبر هذا الرقم عن التغيرات التي تحدث في كميات الإنتاج الكلي بالنسبة للاقتصاد القومي أو بالنسبة لقطاع أو صناعة منفردة، وذلك خلال فترة معينة قد تتحدد بسنة أو بعدة سنوات.

وعليه فإنه يوجد رقم قياسي للإنتاج الصناعي وآخر للإنتاج الزراعي، وثالث للخدمات.

وبالنسبة للرقم القياسي للإنتاج الصناعي، فهو يقيس التغيرات المادية التي تحدث في كمية مخرجات الصناعات الاستخراجية كمخرجات المناجم والمحاجر والبترول والغاز وكذلك الصناعات التحويلية بكافة قطاعاتها.

وهناك أرقام قياسية تفصيلية لكل من المكونات الرئيسية داخل كل قطاع اقتصادي كإنتاج النفط والقمح الخ.. وتعد هذه الأرقام القياسية حسب الحاجة إليها، فمنها ما هو شهري ومنها ما هو سنوي.

الرقم القياسي للصادرات: وهو مؤشر لقياس التغير في القيمة الكلية لمجموعة مختارة ممثلة من الصادرات في سنة معينة بالمقارنة بالقيمة المناظرة لها في سنة الأساس.

ويتم تركيب هذا الرقم باستخدام صيغة لاسبير للرقم القياسي للكميات، وذلك لكل مجموعة من المجموعات السلعية الرئيسية للصادرات ثم يحتسب الرقم القياسي لإجمالي الصادرات بإعطاء أوزان ترجيحية لكل مجموعة من المجموعات السلعية:

* مجموعة المواد الخام. * السلع الوسيطة، * السلع الاستثمارية، * السلع الاستهلاكية المعمرة، والوقود. وكذلك الأمر بالنسبة للرقم القياسي للواردات الذي يقيس التغير في القيمة الكلية لنفس المجموعة المختارة في الصادرات بالمقارنة مع نظيراتها في سنة الأساس.

ويفيد الرقم القياسي للصادرات مع الرقم القياسي للواردات في استخراج ما يسمى بمعدل التبادل التجاري الدولي، الذي يقيس العلاقة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات.

الرقم القياسي للأجور: يستخدم هذا الرقم لبيان مدى التغير الذي حصل على مستوى الأجور خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة زمنية أخرى. ويتم تركيب هذا الرقم من خلال الخطوات التالية:

يحسب منسوب الأجر، وهو عبارة عن نسبة متوسط الأجر في فترة المقارنة على متوسط الأجر في فترة الأساس، وذلك لكل قسم من أقسام النشاط الاقتصادي على حدة.

يحسب المتوسط المرجح لمناسيب الأجور، ويستخدم لغرض الترجيح أوزان توضح الأهمية النسبية لكل قسم من أقسام النشاط الاقتصادي، وهي عبارة عن إجمالي الأجور المدفوعة في فترة الأساس باعتبار أنها تمثل فترة استقرار يفترض عند اختيارها أقل احتمال لانتقال العمال من صناعة أو حرفة ما إلى صناعة أو حرفة أخرى.

القوة الشرائية للنقود: لما كان الرقم القياسي للأسعار يدلنا على مقدار التغير النسبي بين فترتين زمنيتين، فإنه يمكن التعرف على مقدار التغير في قيمة النقود في الداخل، حيث أن هذا التغير يعبر عن الاتجاه العكسي للتغير في أسعار جميع السلع والخدمات. أي أن القوة الشرائية للنقود هي مقلوب الرقم القياسي للأسعار.

أنواع التضخم:

تختلف أنواع التضخم وفقاً لعدة معايير:

المعيار الأول: الأسباب المنشئة للتضخم:

ينقسم التضخم من حيث الأسباب التي أدت الى ظهوره إلى:

الأول: وفقاً لمصدر الضغط التضخمي إلى: *** تضخم طلب.** *** تضخم نفقة.** *** تضخم ذاتي.**

الثاني: وفقاً للعلاقات الاقتصادية الدولية إلى: *** تضخم محلي.** *** تضخم مستورد.**

أولا: تقسيم التضخم وفقاً لمصدر الضغط التضخمي:

١- **تضخم الطلب:** هو التضخم الناشئ عن زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات عن نسبة المعروض منها بثمن معين ثابت، بمعنى أنه إذا كان الاقتصاد القومي عند مرحلة التشغيل الكامل أي لا يمكن زيادة المعروض من السلع والخدمات واشتد طلب الأفراد على السلع والخدمات فإن هذا يؤدي حتما إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

٢- **تضخم النفقة (التكاليف):** هو التضخم الذي ينشأ نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج بنسبة تفوق معدل الزيادة في الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار السائدة.

ثانيا: تقسيم التضخم وفقاً لتأثير العلاقات الاقتصادية الدولية

١- **تضخم محلي:** وهو التضخم الذي ينشأ نتيجة اختلال التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد القومي. ويعود هذا النوع من التضخم أساسا إلى وجود ثغرات أو اختلالات هيكلية للاقتصاد القومي، خاصة في الدول المتخلفة.

٢- **تضخم المستورد:** وهو التضخم الذي ينشأ نتيجة حركة التجارة الدولية، فعند حدوث تضخم في الدول المتقدمة صناعيا والتي تستورد الدول المتخلفة السلع ومستلزمات الإنتاج منها.

المعيار الثاني: أنواع التضخم من حيث خصائصه:

وفقاً لهذا المعيار ينقسم التضخم من حيث حدته ودرجة قوته إلى: *** تضخم جامح.** *** تضخم غير جامح (متوسط).**

ومن حيث القطاعات التي ينشأ فيها إلى: *** تضخم في أسواق السلع،** *** تضخم في أسواق عوامل الانتاج.**

أولاً: تقسيم التضخم من حيث حدته وقوته:

١- **التضخم الجامح:** وهو أخطر أنواع التضخم على الاقتصاد القومي على الإطلاق، حيث يتسبب في ارتفاع الأسعار بصورة خيالية وباستمرار بالقدر الذي ترتب آثارا يصعب على السلطات النقدية الحد منها ومعالجتها، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود إلى الحد الذي تفقد فيه قيمتها كوسيط للتبادل ومحزن للقيم، مما يدفع الأفراد للتخلص منها.

٢- **التضخم غير الجامح (المتوسط):** وفيه ترتفع الأسعار لكن بمستويات أقل من التضخم الجامح وهذا يعني أن آثاره تكون أقل خطورة على الاقتصاد، كما أنه لا تفقد فيه الأفراد الثقة بالنقود بصورة عامة.

ثانيا: تقسيم التضخم وفقاً للقطاعات الاقتصادية: يميز كينز بين نوعين من التضخم هما:

١- **التضخم في أسواق السلع:** يرى كينز أن التضخم في أسواق السلع ينقسم إلى: * **تضخم سلعي.** * **تضخم رأسمالي.**

أ- **التضخم السلعي:** يحدث هذا التضخم في قطاع صناعات الاستهلاك عندما تزيد نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار.

ب- **التضخم الرأسمالي:** وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار معبرا عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة انتاجها مما يعود بالفائدة على قطاعي الاستهلاك والاستثمار معا.

٢- **التضخم في أسواق عوامل الإنتاج:** يفرق كينز بين نوعين من التضخم هما:

أ- **تضخم الربح:** وهو التضخم الذي يظهر من جراء زيادة الاستثمار على الادخار بحيث تتحقق أرباح في قطاع صناعات سلع الاستهلاك وقطاع صناعات سلع الاستثمار.

ب- **تضخم الدخل:** يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة ارتفاع أجور العمال مما يترتب عليها تزايد نفقات الإنتاج وبالتالي ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج.

المعيار الثالث: من حيث تحكم الدولة في جهاز الائتمان:

وفقاً لهذا المعيار ينقسم التضخم إلى: *** تضخم طليق (حر).** *** تضخم مكبوت (مقيد).**

أ- التضخم الطليق (الحر): ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة استمرار ارتفاع الأسعار يقابلها ارتفاع الأجور والنفقات الأخرى دون أي تدخل من قبل السلطات للحد من هذه الارتفاعات أو التأثير فيها على الأقل.

ب- التضخم المكبوت (المقيد): هذا النوع من التضخم يكون مستترا حيث تتدخل الدولة في السيطرة على الأسعار بتحديد المستويات العليا لها وذلك عن طريق الإجراءات التشريعية والادخارية والتسعير الجبري ونقاط البطاقات أو التقنين.

التضخم والأجور الحقيقة:

- الأجور التي يحصل عليها الناس هي أيضا أسعار (أسعار خدمات العمال). وترتفع أيضاً خلال فترة التضخم.
- وفي الواقع، نجد أن متوسط الأجر يرتفع عادة بنسبة أكثر أو أقل من نسبة الارتفاع في الأسعار.

فالقوة الشرائية للأجور، أو ما يسمى بمعدل الأجر الحقيقي لا تتآكل بشكل منظم بسبب التضخم. فأحيانا ترتفع الأجور أسرع من الأسعار، وأحيانا ترتفع الأسعار أسرع من الأجور.

وتميل الأجور في المدى الطويل، إلى أن تتجاوز الأسعار، كما أن المعدات الرأسمالية والابتكارات الجديدة تؤدي إلى زيادة ناتج كل عامل.

معدل الأجر الحقيقي: هو معدل الأجر المعدل بالتضخم. وهو يشير، بشكل خاص، إلى الأجور الاسمية مقسومة على الرقم القياسي للأسعار. وبالتالي فإن الأجر الحقيقي يشير إلى حجم السلع والخدمات التي سوف تشتريها الأجور الاسمية.

كيف يمكن حساب الأجر الحقيقي:

لا يوضح الأجر الحقيقي كم عدد الجنيهات التي تدفع للعامل عن عمله لمدة ساعة (والذي يسمى بالأجر الاسمي)، لكنه يمثل القوة الشرائية لهذا المبلغ من الجنيهات. فهو يشير إلى ما يمكن أن تشتريه قيمة ساعة العمل من السلع ولخدمات. فكما لاحظنا من تعريف الأجر الحقيقي، فإننا يمكن حساب الأجر الحقيقي بقسمة الأجر الاسمي على مستوى الأسعار كما يلي:

$$\text{الأجر الحقيقي} = \frac{\text{الأجر الاسمي}}{\text{مستوى السعر}} \times 100$$

أهمية الأسعار النسبية:

- عادة ما يخطئ الأفراد في التمييز بين الارتفاع في المستوى العام للأسعار والتغير في الأسعار النسبية، والذي يكون في صورة ارتفاع في سعر أحد السلع بالنسبة لسعر الأخرى.
- ولكي نرى هذا التمييز،
- تخيل أولاً أن هناك تضخم صافي والذي فيه يرتفع سعر كل سلعة بنسبة ١٠% خلال السنة، بحيث لا تتغير الأسعار النسبية.
- ويقدم الجدول رقم (١) مثالا تتحرك فيه الأسعار حيث يزيد سعر تذاكر السينما من ١٠.٠٠ جنيه إلى ١١.٠٠ جنيه، وسعر قطعة الحلوى من ١.٠٠ جنيه إلى ١.١ جنيه، وأسعار السيارات من ١٠٠ ألف جنيه إلى ١١٠ ألف جنيه.
- نلاحظ أن وضع المستهلك بعد التضخم، هو تماما كما كان قبله، حيث سوف لا يزال يحصل على ١٠ قطع من الحلوى لشراء تذكرة سينما واحدة، ١٠ آلاف تذكرة سينما لشراء سيارة...الخ.
- وأن وضع الشخص الذي يصنع قطع الحلوى من أجل شراء تذاكر السينما لم يتغير بعد التضخم عما قبله.

جدول رقم (١) يوضح تأثير التضخم الصافي على الاسعار النسبية للسلع

السلعة	ثمنها في العام السابق	ثمنها في هذا العام	نسبة الزيادة
قطعة الحلوى	١,٠٠ جنيه	١,١٠ جنيه	١٠%
تذكرة السينما	١٠,٠٠ جنيه	١١,٠٠ جنيه	١٠%
السيارة	١٠٠,٠٠ ألف جنيه	١١٠ ألف جنيه	١٠%

بيد أن التضخم الحقيقي ليس هكذا. فعندما يكون هناك تضخم عام بنسبة ١٠%، فإن هذا يعني أن "متوسط السعر" قد ارتفع بنسبة ١٠%، وأن أسعار بعض السلع قد يرتفع بنسبة ٢٠% أو أكثر، في حين تنخفض أسعار السلع الأخرى بالفعل. لنفترض أنه بدلا من الزيادة في الأسعار الموضحة في الجدول رقم (١)، ارتفعت الأسعار كما هو موضح بالجدول رقم (٢):

جدول رقم (٢) يوضح تأثير التضخم الحقيقي على الاسعار النسبية للسلع

السلعة	ثمنها في العام السابق	ثمنها في هذا العام	نسبة الزيادة
قطعة الحلوى	١,٠٠ جنيه	١,٠٠ جنيه	صفر%
تذكرة السينما	١٠,٠٠ جنيه	١٢,٥٠ جنيه	٢٥%
السيارة	١٠٠,٠٠ ألف جنيه	١٠٥ ألف جنيه	٥%

من الجد-ول رقم (٢) يتضح أن أسعار تذاكر السينما قد ارتفعت بنسبة ٢٥%، لكن أسعار قطعة الحلوى لم تتغير. بالتأكيد، سوف نجد أن مصنعي الحلوى الذين يحبون مشاهدة السينما سيكونون ساخطين على ذلك، لأن مشاهدة السينما الآن سوف يكلفهم ١٥ قطعة من الحلوى بدلا من ١٢ قطعة من قبل. وسوف يوجهون اللوم على التضخم كونه السبب في رفع أسعار تذاكر السينما، وعلى الرغم من أن مشكلتهم الحقيقية تنبع من الزيادة في أسعار تذاكر السينما بالنسبة إلى الحلوى.

إلا أنهم كانوا سوف يتأذون بنفس القدر في حال بقيت أسعار تذاكر السينما كما هي عند ١٠ جنيهات وانخفضت سعر قطعة الحلوى إلى ٩٠ قرشاً للقطعة الواحدة.

ولأن أسعار السيارات ارتفعت بنسبة ٥% فقط، فإن أصحاب دور السينما الذين هم في حاجة إلى شراء سيارة جديدة سيكونون مسرورين لأن شراء السيارة أصبح الآن يكلفهم فقط ٨٤٠٠ تذكرة بدلا من ١٠ آلاف تذكرة من قبل، كما أنهم سيكونون مسرورون أيضاً إذا انخفضت أسعار السيارات إلى ٨٤ ألف جنيه في حين بقيت أسعار تذاكر السينما عند ١٠ جنيهات. ومع ذلك، فمن غير المرجح أن ينسبوا حظهم السعيد إلى التضخم، في الواقع، هم لا ينسبون هذا إلى التضخم. وبقولون أن ما حدث هو أن أسعار السيارات أصبحت أرخص بالنسبة لأسعار تذاكر السينما.

السعر النسبي لسلعة ما: هو عبارة عن سعر هذه السلعة مقدراً بوحدات من سلعة أخرى.

تكاليف التضخم: The Costs of Inflation

لأن التضخم في الواقع يسير بمعدلات متفاوتة، حيث تتغير الأسعار النسبية دائما. وسوف يكون هناك رابحين وخاسرين من التضخم، تماما مثلما يكون هناك رابحين وخاسرين عندما تتغير الأسعار النسبية دون أن يكون هناك أي تضخم عام.

ومع ذلك، فالتضخم، يصبح سيء السمعة لأن الخاسرين غالباً ما يلقون باللوم على التضخم لسوء حظهم، في حين نادراً ما يعزو الرابحين حظهم الجيد إلى التضخم. فعادة لا يتم إلقاء اللوم على التضخم، عندما تصبح بعض السلع أعلى سعرا بالنسبة للسلع الأخرى.

وهذين النوعين من المفاهيم الخاطئة تساعدنا على تفسير لماذا يشير المشاركين في استطلاعات الرأي العام كثيرا إلى التضخم باعتباره قضية قومية كبرى، ولماذا معدلات التضخم المرتفعة تتسبب في حزن المستهلكين، ولماذا الناخبين يعبرون عن غضبهم في الانتخابات عندما يكون التضخم مرتفع. لكن ليس كل تكاليف التضخم خيالية. دعنا ننتقل الآن إلى بعض التكاليف الحقيقية للتضخم.

أولاً: التضخم يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل والثروة:

يستفيد بعض الناس من التضخم ويتضرر الآخرين. على سبيل المثال، افترض أن أصحاب المعاشات هم أفراد أقرضوا النقود إلى هيئة التأمينات والمعاشات عندما كانوا شباباً، فإنه من المتوقع أن يتم تسديد هذه النقود مع فوائدها عندما يصبحون كباراً في السن. ولكن بسبب الارتفاع الذي حدث في مستوى الأسعار خلال السنوات الفاصلة، فإن أصحاب المعاشات ذوي الحظ السيء سوف يحصلون على نقود تكون قيمتها الشرائية أقل من القيمة الشرائية للنقود التي أقرضوها في الأصل. وبشكل عام فإن:

* **أولئك الذين أقرضوا المال غالباً ما يصبحون ضحية للتضخم.**
* **غالبا ما يحقق المقترضين مكاسب من التضخم.**
* **التضخم لا يسرق بشكل منظم من الأغنياء لكي يساعد الفقراء.**
* **التضخم يعيد توزيع الدخل بطريقة تحكمية.**

ثانياً: التضخم يساهم في سرقة المقرضين لصالح المقترضين (أسعار الفائدة الحقيقية في مقابل أسعار الفائدة الاسمية):

هل التضخم يقوم دائما بسرقة المقرضين لكي يمنح هِبات للمقترضين؟

إذا علم كلا الطرفان أن التضخم قادم، ألن يطلب المقرضين من المقترضين دفع سعر فائدة أعلى كتعويض لهم عن التضخم القادم؟ في الواقع هم سوف يفعلون ذلك. لهذا السبب، اعتاد الاقتصاديون على التمييز بين التضخم المتوقع والتضخم غير متوقع.

حيث يطلق على الزيادة في القوة الشرائية بسعر الفائدة الحقيقي. بينما يطلق على سعر الفائدة الذي اتفق عليها كلا الطرفين في اتفاق القرض بينهما بسعر الفائدة الإسمي.

ويتم احتساب سعر الفائدة الإسمي بإضافة معدل للتضخم المتوقع إلى سعر الفائدة الحقيقي. وتكون العلاقة العامة كما يلي: **سعر الفائدة الاسمي = سعر الفائدة الحقيقي + معدل التضخم المتوقع**

وبالتالي فإن التضخم المتوقع يضاف لتعويض المقرض عن الخسارة في القوة الشرائية التي يتوقع أن يعاني منها المقرض نتيجة التضخم. لهذا السبب فإن: التضخم المتوقع به بدقة لا يقوم بإعادة توزيع الدخل بين المقترضين والمقرضين. أما التضخم غير المتوقع سوف يكون له تأثير على إعادة توزيع الدخل.

- **سعر الفائدة الحقيقي:** هو نسبة الزيادة المئوية في القوة الشرائية التي يدفعها المقترض للمقرض مقابل القرض، وأنها تشير إلى القدرة المتزايدة للمقرض على شراء السلع والخدمات.

سعر الفائدة الاسمي: هو النسبة المئوية التي تتجاوز بها النقود التي يعيد دفعا المقترض للمقرض عن تلك النقود التي سبق اقتراضها، والتي تجعل أنه ليس هناك تسوية لأي انخفاض في القوة الشرائية لهذه النقود بسبب التضخم.

ثالثاً: التضخم يشوه المؤشرات:

لا شك في أن التضخم يفرض تكاليف على المجتمع بسبب صعوبة التنبؤ به. ولكن هناك تكاليف أخرى تنشأ عن التضخم حتى عندما يتم التنبؤ به بدقة، وتنجم العديد من هذه التكاليف من حقيقة أن الناس غير معتادة التفكير في الشروط المعدلة للتضخم وبالتالي فإنهم يرتكبون أخطاء في التوقع والحساب. وفيما يلي بعض الأمثلة الهامة على ذلك:

١- الخلط بين أسعار الفائدة الحقيقية والاسمية:

عادة ما يخلط الناس بين أسعار الفائدة الحقيقية والاسمية. على سبيل المثال، فقد اعتبر معظم الأمريكيين أن معدلات الفائدة على الرهن العقاري التي كانت ١٢% التي تقاضتها البنوك في عام ١٩٨٠ مرتفعة بشكل كبير، ولكنهم اعتبروا أن معدلات الفائدة على الرهن العقاري التي كانت ٥% عام ٢٠٠٩ منخفضة جداً. ولكن الحقيقة، أن معدلات التضخم كانت حوالي صفر% في ٢٠٠٩، في حين كانت ١٠% في عام ١٩٨٠، وكان معدل الفائدة الحقيقي في عام ٢٠٠٩ (حوالي ٥%) أعلى بكثير من معدلات الفائدة الحقيقية في عام ١٩٨٠ (التي كانت حوالي ٢%).

٢ـ التضخم يعطل نظام الضرائب

- قد يكون النظام الضريبي من أهم الأمثلة، في الواقع، على وهم التضخم.
- فالقانون لا يعترف بالتمييز بين أسعار الفائدة الاسمية والحقيقية.
- يتم فرض ضرائب على سعر الفائدة الاسمي بغض النظر عن حجم الفائدة الحقيقي المتضمنة فيها.
- وبالمثل، فإن الأرباح الرأسمالية (وهي الفرق بين السعر الذي باع به المستثمر الأصل والثمن الذي اشتراه به) تفرض ضرائب على قيمتها الاسمية، وليس قيمتها الحقيقية.
- ونتيجة لذلك، فإن نظامنا الضريبي يفعل أشياء غريبة عندما يكون التضخم مرتفع. والمثال التالي يبين لماذا.
- وقد اقترح العديد من الاقتصاديين أن يتم تغيير هذه القوانين من خلال فرض ضرائب على الأرباح الحقيقية على رأس المال فقط؛ أي الأرباح الرأسمالية التي تزيد عن التضخم.
- وهذا المثال البسيط يوضح مشكلة شائعة وخطيرة:

أن القوانين والتشريعات لا تعترف بالتمييز بين الأرباح الرأسمالية الاسمية والحقيقية، أو بين أسعار الفائدة الاسمية والحقيقية،

الربح الرأسمالي: Capital gain هو الفرق بين السعر الذي تم به بيع أحد الأصول والسعر الذي تم شراؤه به.

تكاليف أخرى للتضخم: Other Costs of Inflation

- أن التضخم يجعل إبرام العقود طويلة الأجل خطرة.
- ففي أوقات التضخم الجامح(الشديد للغاية)، قد يكون الأجل الطويل بضعة أيام فقط من الآن،
- لكن حتى في أوقات التضخم المعتدل يكون للتغير في الأسعار تأثيرات ملحوظة على القروض طويلة الأجل.